اقتصاد

الحلبيون ينفقون ١٣٥ مليوناً يومياً ثمن بنزين لسياراتهم

قصي المحمد

يدفع الحلبيون يومياً نحو ٣٧٨ مليون ليرة سورية (وسطياً) لشركة «محروقات» ثمن غاز وبنزين ومازوت.

علماً بأنه تم البدء بتوزيع البطاقة الذكية للمستفيدين منها من المواطنين (مازوت التدفئة) وأصحاب السيارات منذ يوم الأحد الماضي، كما تم افتتاح ما يقارب عشرة مراكز في مختلف أحياء المدينة، بينما لم يفتتح في الريف أي مركز حالياً، ليصار التوزيع لها لاحقاً، لافتاً إلى أنّ عملية التوزيع البطاقة الذكية قد بدأت، وذلك حسب تأكيد مدير فرع شركة «محروقات» حلب سائد بيك لـ«الوطن».

وفي التفاصيل، كشف بيك عن توزيع ما يقارب ٢,٨٤١ مليون اسطوانة غاز منزلي منذ بداية العام الحالي حتى الأول من هذا الشهر في المحافظة وريفها، متوقعاً أن يكون العدد قد وصل ٣ ملايين حتى تاريخه، لافتاً إلى بيع ما يقارب ١٣٦ ألف أسطوانة غاز كبيرة للصناعيين والتجار.

وأشار إلى أنّ متوسط إنتاج حلب يومياً من أسطوانات الغاز ١٥٨٠٠ أسطوانة، منها ١٥ ألف أسطوانة منزلي (١٠ كغ) و٨٠٠ أسطوانة صناعي وتجاري (١٦ كغ)، موضحاً أنّ الإنتاج حالياً يقتصر على معمل غاز «الراموسة» فقط.

وبحسبة بسيطة يمكن أن نستنتج أن ما دفعه الحلبيون للمحروقات ثمن غاز منذ بداية العام يصل ٧,٩ مليارات ليرة سورية، منها ٧,٣٨ مليارات ليرة سورية ثمن غاز دفعه سكان المنازل، و٥٤٤ مليون ليرة ثمن غاز دفعه الصناعيون والتجار، باعتبار سعر الأسطوانة ٢٦٠٠ للمنزلي و٤٠٠٠ للصناعيين، أي بوسطي يومي يزيد على ٤٤ مليون ليرة سورية.

وفيما يخص عمليات بيع المشتقات النفطية (بنزين ومازوت)، أكّد مدير محروقات حلب أنّه يوماً يتم توزيع ٥٤ طلباً أي ما يقارب ١,١٥٠ مليون لتر على المحافظة، منها ٢٨ طلباً من مادة البنزين أي بكمية تقارب ٦٠٠ ألف لتر، إضافة إلى توزيع ٢٦ طلباً يومياً أيضاً من مادة المازوت، أي ما يقارب ٥٥٠ ألف لتر، يصار توزيعه على كل الفعاليات الاقتصادية في المحافظة من أفران وصناعيين ومزارعين و.. إلخ، مشيراً إلى أنّ عمليات توزيع المادة على الفلاحين تتم من خلال اللجان الفرعية الموزعة في كل منطقة.

وإذا أردنا حساب المبالغ التي يدفعها سكان حلب للمحروقات أيضاً ثمناً للبنزين والمازوت، نجد أنّ يومياً يتم دفع نحو ٢٣٤ مليون ليرة سورية للمحروقات، منها ١٣٥ مليون ليرة ثمناً للبنزين، باعتبار سعر الليتر الواحد ٢٢٥ ليرة سوية، أمّا بالنسبة للمازوت فإنه يومياً يتم دفع ٩٩ مليون ليرة سورية باعتبار سعر الليتر الواحد ١٨٠ ليرة، وهكذا يصبح إجمالي ما يدفعه الحلبيون نحو ٣٧٨ مليون ليرة ثمناً للغاز والبنزين والمازوت.

وبين مدير المحروقات أن عدد المحطات التي توزع المادة في حلب حالياً يبلغ ٣٩ محطة وقود عاملة، منها ٢٤ محطة وقود في المدينة، إضافة إلى ١٥ محطة في الريف، موضحاً أنّ محافظة حلب شهدت زيادة كبيرة ومضاعفة في الطلب على مواد المحروقات خلال الفترة الماضية والفروق واضحة وبشكل تدريجي وملحوظ يومياً عن العام الماضي بشكل عام، مؤكّداً أنّ أول أسباب ذلك عودة السكان المهجرين إلى المناطق المحررة، إضافة إلى عودة الصناعيين والتجار، وتوسع حركة النشاط الاقتصادي وعودة النشاط الصناعي إلى العمل من جديد وزيادة حركة الآليات بشكل كبير جداً.

مدير «المواصفات» لـ«الوطن»: الإمكانيات المتاحة توفر إنتاج قرميد مطابق للمواصفات

صاحب معمل يعترف: كل معامل القرميد في سورية تغش المستهلك

صالح حميدي

اقر عضو غرفة صناعة دمشق الصناعي عدنان أبو محمد صاحب أحد معامل القرميد في تصريح لـ«الوطن» أن كافة معامل القرميد في سورية تغش المستهلك، وبالرغم من كونه صاحب شركة ومعمل لتصنيع القرميد فهو من المؤيدين والمناصرين لاستيراد القرميد من خارج سورية مستغنيا أو مجازفاً بكل العناوين والشعارات التي تنادي بحماية الإنتاج المحلي والصناعية الوطنية من السلع والمواد المستوردة.

وعن أسباب هذه المطالبة ذكر أبو محمد أن صناعة القرميد في سورية تحتاج إلى المواد الخام الأولية المستوردة وهي ممنوعة من الاستيراد حالياً، علماً أن استيراد القرميد كان مسموحاً حتى عام ٢٠١٥ وبعد هذا التاريخ تم منع استيراده بالإضافة إلى عدم السماح كذلك باستيراد المواد الأولية الخاصة بهذه الصناعة، بحسب دليل المستوردات الجديد الصادر من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تحت شعار حماية الإنتاج المحلي وتمكين الصناعة الوطنية من الإقلاع وتحريك عجلة الاقتصاد السوري.

وأضاف الصناعي أن الإنتاج المحلي من القرميد محصور بثلاثة معامل في سورية تتوضع في دمشق وحمص وحماة، وهي غير قادرة على التمتع بالمواصفة والجودة المطلوبة للمستهلك المحلي لكونه يتكون من التراب الغضاري المحلي والذي يدخل فيه عنصر الكلس، الذي لا يتمتع بمقاومة الظروف الطبيعية والعوامل المناخية المختلفة حيث يتعرض وبعد فترة قصيرة إلى التفتت والاهتراء نتيجة الفقاعات المتشكلة عن الكلس المتأثر بالأمطار والمياه وهو نقطة ضعف القرميد المؤدية إلى انكساره سريعاً.

وأشار إلى أن القرميد عندما كان يسمح باستيراده دفع وشجع أصحاب المعامل لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الداعمة لنوعية الصناعة المحلية، تحسبا للمنافسة عبر تحسين جودته ومواصفاته لتضاهي الصناعة الأجنبية، إلا أن هذه المعامل تراخت بتحقيق هذه الأهداف واتخاذ هذه الإجراءات عندما تم منع الاستيراد.

كلفة التصنيع

وبيّن أن كلفة تصنيع القرميدة الواحدة في المعامل المحلية تكلف حوالى ٢٤٠ ليرة بينما المستوردة تصل إلى سورية بقيمة حوالى ٦٠٠ ليرة وبالرغم من ثمنها الذي يفوق القرميدة المحلية فإنها مطلوبة في السوق لجودتها ومواصفاتها العالية.

الترشيد

من جانبه بيّن مدير في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» أن سياسة الحكومة في ترشيد المستوردات كانت بدأت في العام ٢٠١٣ عبر تحديد قيم المستوردات ثم بدأت تتدرج إلى إجراءات وصلت إلى مستوى تحديد نوعية البضائع المسموح باستيرادها وكان القرميد من ضمن المواد الذي كانت وزارة الاقتصاد تحدد قيم مستورداته دون منعه ثم وصلت الأمور إلى إجراءات تمنع استيراده لحماية الإنتاج المحلي.

مواصفات

بدوره بيّن مدير هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية محسن حلاق لـ«الوطن» أن هناك مواصفة معتمدة في الهيئة في حال تم الالتزام بها فإن القرميد المنتج سيكون ضمن هذه المواصفة المعتمدة والمتواجدة في السوق السورية وهي ضمن الإمكانيات والمواد الأولية المتوافرة في سورية، وهناك معمل يتبع لوزارة الإسكان يعمل منذ عام ١٩٧٠ وفي حال لم يلتزم بهذه المواصفة فإنها ستعطي هذه الرداءة والسوء في الإنتاج والخلل سيكون من المعامل الصانعة.

وأشار حلاق إلى أن القرميد يتأثر بطريقة التصنيع والمعالجة أولاً، وثانيا بالمواد الأولية والعناصر الداخلة فيها والخبرات المتشكلة في هذه الصناعة والخلطات المعتمدة من معامل القطاع الخاص والتقنيات المستخدمة فيها والمقالع وقربها وبعدها عن أماكن التصنيع وعمليات الفرز والتنقية للترب المستخدمة في التصنيع ونسب العناصر المعدنية الداخلة في هذه الترب والتي تعطي القرميد القساوة والطنين المطلوب وضرورة اعتماد هذه المعامل على مقاييس ومختبرات محددة للوصول إلى النتيجة المرجوة.

رد

«المركزي»: ترقية بعض واجهات برنامج الأخطار المصرفية أخرت الرد على الاستعلام وتم تلافيه

إشارة إلى مضمون ما نشر في صحيفة «الوطن» بتاريخ ٢٠١٨/٦/٣ حول «الصعوبات التي تواجهها المصارف بسبب طول فترة الاستعلام»، نؤكد بداية أن هناك العديد من المغالطات التي تم ملاحظتها في تصريحات بعض المديرين من المصارف العامة دوماً يناقض التوجهات الرئيسية الحالية لمصرف سورية المركزي الذي لا يدخر جهداً في تبسيط وتسريع إجراءات وعمليات المصارف لمنح القروض والتسهيلات، وتشجيع المواطنين على استخدام القنوات المصرفية في تعاملاتهم، الأمر الذي يساهم في تعزيز مصداقية القطاع المصرفي والخدمات التي يقدمها وزرع مواطن الثقة لدى الرأي العام المحلي بالرغم من محاولات البعض للتشويش على مسيرة التحسن المصرفي في سورية.

وعليه يرتئي مصرف سورية المركزي النظر بنشر الرد الوارد أدناه تصحيحاً للمغالطات الواردة في المقال المنوه إليه أعلاه «هناك تعميم صادر من قبل مصرف سورية المركزي برقم٧٦١٢/١٦/ص تاريخ٧/٩/٢٠١٧ ساهم بتحديد سقف مبالغ التسهيلات الممنوحة من كافة المصارف والمؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية المطلوب إرسال طلبات الاستعلام الائتماني حول الأوضاع الائتمانية للمستعلم عنهم بما يتجاوز مبلغ (١٥٠٠٠٠٠) ل.س»، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أكد ذلك التعميم في فقرة أخرى بأن «أمر الاستعلام عن سقف مبالغ التسهيلات المطلوبة من المصرف والتي يقل ريعها عن ١٥٠٠٠٠٠ ل. س يعود إلى رغبة المصرف / المؤسسة»، وعليه فإن تلك الفقرة تتيح للمصارف عدم الاستعلام عن قروض الدخل المحدود في ظل تقديراتهم وتصريحاتهم بالمقال المشار إليه أعلاه المتضمنة أنها تسهيلات آمنة وشبه مضمونة، هذا ومن الجدير ذكره بأنه لا يرد طلبات استعلام من المصارف التي تعتبر متخصصة نوعاً ما في منح قروض لأصحاب الدخل المحدود.

وفي السياق ذاته نبين بأن عملية ترقية بعض واجهات برنامج الأخطار المصرفية (في نهاية العام الماضي وبداية الحالي) استلزمت وقتاً استثنائياً انعكس في التأخر بالرد بالوقت الملائم، مع العلم بأن مصرف سورية المركزي قد تلافى التأخير من خلال توجيه المصارف ومؤسسات التمويل الصغير بتنظيم تعهدات خطية تشمل إقراراً موقعاً أصولاً من العملاء (الراغبين بالحصول على قروض) حول مديونيتهم من باقي المؤسسات المصرفية العاملة بالقطر بالمقابل تم التأكيد على المصارف بالاستمرار في إجراءات منح التسهيلات للعملاء الراغبين بالحصول عليها وذلك بهدف كسب الوقت وعدم تعطيل مصالح العملاء، الأمر الذي أعقبه إجراء شمل النصف الثاني من شهر ٢٠١٨/٣ وقضى بإنهاء العمل بإجراءات تنظيم التعهد والإشارة إلى أنه سيتم إعادة الرد على طلبات الاستعلام وعلى ما كان متبعاً أصولاً مع العلم بأنه قبل الفترة الاستثنائية وبعدها لا يوجد أي تأخر في عمليات الاستعلام لدى المصرف المركزي، ونؤكد أن الاستعلام في المصرف المركزي لا تزيد مدته عن يومي عمل وسطياً، وهذه المدة قد تصل أحياناً إلى حوالي (٧) أيام عمل على أبعد تقدير عندما يتم تحديث بيانات برنامج الاستعلام، والمصرف المركزي مستمر في سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تقليص زمن الاستعلام، وتبسيط الإجراءات على أكثر من محور.

نائب الحاكم الأول
المشرف على مفوضية الحكومة لدى المصرف
الدكتور حازم قرفول

شركة حمص لتصنيع العنب تصدر إلى أميركا وألمانيا

نبال ابراهيم

كشف مدير عام شركة حمص لتصنيع العنب جرجس حموي لـ«الوطن» عن إبرام الشركة لعقد تصدير لكمية ١٠ أطنان من منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأميركية عبر أحد الوسطاء التجاريين بمبلغ يزيد على ٣٠ ألف دولار أميركي، إضافة إلى عقد تصدير آخر بكمية ٣ أطنان من المنتجات إلى ألمانيا بقيمة ٥ آلاف دولار، مبينا أنه سيتم البدء بتوريد المنتجات فور الانتهاء من إجراءات التعاقد مع التجار.

وبيّن حموي أن قيمة مبيعات الشركة الصافية بلغت ٢٧٠ مليون ليرة سورية ووصلت قيمة أرباحها إلى ٢١,٨ مليون ليرة سورية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر أيار وبلغت كمية المبيعات ٢٢٨ طناً من مختلف المنتجات، لافتاً إلى أن الشركة قامت بشراء ٦٠ طناً من مادة الصوما مؤخراً والتي تعتبر هي المادة الأساسية لمنتجاتها وعملت على زيادة مخازينها من هذه المادة للاستمرار في عملية الإنتاج من دون توقف.

وأكد حموي أن الشركة انتهت من تسديد كامل الديون المترتبة عليها منذ عام ٢٠١٣ لجميع الجهات والقطاعات العامة والخاصة من ضرائب مالية وتأمينات اجتماعية وضرائب أرباح إضافة إلى الديون السابقة التي كانت على الشركة من الموازنة المستقلة لمحافظة حمص، لافتاً إلى أن مجموع المبالغ المالية المسددة من الشركة بلغت ١,٣ مليار ليرة سورية حيث باتت الشركة حالياً غير مدانة لأي جهة كانت عامة أم خاصة بعد دفع ما ترتب عليها من ديون واستيفائها بشكل كامل وأصبحت تعمل بتمويل ذاتي وتقوم بدفع السلف النقدية للفلاحين مباشرة وتأمين مستلزمات الإنتاج اللازمة من دون أي استدانة بعد أن حققت الاكتفاء الذاتي وحصدت الأرباح وتوافرت لديها السيولة النقدية المنفصلة تماماً عن مخازينها والتي تتجاوز مبلغ ٢٥٠ مليون ليرة سورية.

مشيراً إلى أن الشركة تقوم حالياً بدفع سلفة نقدية للفلاحين ٥٠ ألف ليرة عن كل طن من محاصيل العنب وذلك تشجيعاً منها لتسليم محاصيلهم للشركة، علاوة على جهوزيتها بتسديد كامل ثمن العنب المورد بشكل مباشر عند التسليم، مشيراً إلى أن الشركة أبرمت عدداً من العقود مع الفلاحين مؤخراً لتوريد كمية ١٣٥٠ طناً من العنب وستعمل على إبرام عقود أخرى خلال الأيام القادمة واستلام المحاصيل بشكل مباشر خلال موسم العنب حتى تصل الكمية الموردة للشركة إلى ٤ آلاف طن.

ولفت حموي إلى أنه يتم العمل حالياً على تأمين وسائط نقل على نفقة الشركة لنقل محاصيل العنب من مناطق البساتين والكروم التي تبعد أكثر من ٢٠ كم عن مقر الشركة في بلدة زيدل.

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDERS IN SYRIAN GOVERNORATES

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA00482-.
TENDER FOR THE WATER PUMPING STATION REHABILITATION IN QUNIA, DERAA GOVERNORATE.
Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from June 27th, 2018 till July 26th,2018.

Tender Ref# SY-DA00483-
TENDER FOR THE SUPPLY, TRANSPORTATION AND DELIVERY OF FOOD PARCELS.
Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from June 27th, 2018 till July 19th ,2018.

Tender Ref# SY-DA00487-
TENDER TO SUPPLY AND DELIVERY OF HYGIENE KITS AND PLASTIC JERRY CANS 10 & 20 LITRES CAPACITY.
Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from June 27th, 2018 till July 19th ,2018.

Tender Committee:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصات في المحافظات سورية

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام ١٩٧٩. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

مناقصة مرجع: SY-DA00482
اعادة تأهيل محطة ضخ المياه في القنية محافظة درعا.
يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة ٠٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٠٣:٠٠ عصراً، ابتداءً من ٢٧ حزيران ٢٠١٨ ولغاية ٢٦ تموز ٢٠١٨.

مناقصة مرجع: SY-DA00483
توريد و توصيل سلل غذائية.
يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة ٠٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٠٣:٠٠ عصراً، ابتداءً من ٢٧ حزيران ٢٠١٨ ولغاية ١٩ تموز ٢٠١٨.

مناقصة مرجع: SY-DA00487
توريد و توصيل سلل صحية و بيدونات مياه شرب سعة ١٠ و ٢٠ ليتر.
يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة ٠٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٠٣:٠٠ عصراً، ابتداءً من ٢٧ حزيران ٢٠١٨ ولغاية ١٩ تموز ٢٠١٨.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.